حقّ تقرير المصير للجنوبيين

تدافع أمركي روسي بريطاني على الجنوب سيتبعه تدافع فرنسي

تحليل / هاني مسهور :

الفرنسيون يتأهبون لرمي صنارتهم للمجلس الانتقالي الجنوبي في سياق تزاحم دولي حول الجنوب . فالمعطيات التي أفرزتها الحرب في اليمن بعد أربع سنوات بدأت في إفرازاتها وفقاً لتلك التفاعلات الداخلية ، التي لم تتعلق أصلاً بتفجر الأوضاع في شمال اليمن بانقلاب الحوثيين على المؤسسة الشرعية ، بل ولا تتعلق بانقلاب حزب التجمع اليمني للإصلاح على نظام الرئيس علي عبدالله صالح في ما يسمى الربيع العربي في عام 2011، بل إن تفاعلات سابقة مهدت لكل هذه المعطيات السياسية، قبل أن تكون عسكريّة، هي التي أوصلت اليمن إلى واقع لا يشابه ما كان عليه عام 2015م .

التعقيدات لها جذورها العميقة في اليمن ، بشماله وجنوبه وإن كانت الوحدة اليمنية في العام 1990م . شكلت مساراً مختلفاً لشطري اليمن، وكانت واحدة من المنعطفات التاريخية التي كان من الممكن أن تصنع مساراً سياسيا يتجاوز إخفاق شطري اليمن في تأسيس الدولة الوطنية، إلا أنّ صنعاء أضمرت شراً انعكس على الجنوب من انقلاب صنعاء على وثيقة العهد والاتفاق المبرمة برعاية الملك الحسين بن طلال ، ملك الأردن ، ثم اجتياح الجنوب وفرض سياسة الأمر الواقع بقوّة السلاح في صيف العام 1994م .

على مدار أكثر من عقدين نجح الرئيس السابق علي عبد الله صالح في اللعب على تباينات الجنوبيين وخلفياتهم السياسية التاريخية، مستندا على صراع يناير 1986م ؛ وما أفرزه عبر ما يصطلح جنوبياً بفريقي الطغمة والزمرة . ولعل هذا التباين رجح موقف علي عبدالله صالح في حسم حرب 1994م ؛ وعليه استمرّ الرئيس صالح في فرض الواقع السياسي على الجنوب، حتى بدأت الهوة الجنوبية تضيق في 2007م ــ مع إطلاق الحراك الجنوبي لمبدأ التصالح والتسامح ــ واستجماع الإرادة الجنوبية شعبياً وتوحيدها نحو استعادة الدولة الجنوبية إلى ما قبل العام 1990م .

عندما انقلب حزب الإصلاح على الرئيس صالح في 2011 ووُضعت المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية كمسار لحل الأزمة اليمنية، أدركت دول مجلس التعاون الخليجي أن القضية الجنوبية يجب أن تخضع لمعالجة ضمن معالجة الأزمة اليمنية بالكامل. ولذلك تمت دعوة القوى الجنوبية في ديسمبر عام 2012 والتي بدورها قدمت ما أطلق عليه "وثيقة الرياض" التي أعلن فيها الجنوبيون تأييدهم للمبادرة الخليجية وترحيبهم بالمشاركة فيها، في مقابل عقد مؤتمر جنوبي واسع لتمثيلهم سياسيا، سواء في مؤتمر الحوار الوطني أو في غيره من المسارات السياسية.

شعر الرئيس عبدربه منصور هادي أنّ الجنوبيين سيشكلون كتلة الضغط على سلطته الوليدة، فهو ينظر لخصومه الجنوبيين كأعداء باعتباره واحدا من أطراف المهزومين في أحداث يناير 1986م وما زالت تلك العقدة في رأسه. كما أنه يعتبر عدم تأييد الجنوبيين له في الاستفتاء الرئاسي انتقاصا شخصيا له، ويضاف إلى ذلك أن الرئيس هادي يرغب في مقايضة القوى الشمالية سياسة وقبلية بالجنوب في التوازنات، وهذا ما حدث بالفعل من خلال أنه استدعى فصيلا جنوبيا استخدم في مؤتمر الحوار لإقصاء القوى الجنوبية المطالبة بحق استعادة الدولة الجنوبية.

الجنوبيون كانوا إحدى القوى التي استطاعت أن تحقق مكاسب عسكرية واسعة، واستطاعوا أن يفرضوا قضيتهم سياسياً بعد تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي

أفضى مؤتمر الحوار الوطني لما أفضت إليه وثيقة العهد والاتفاق. فقد انقلب اليمنيون على ما أوهموا العالم بأنّه حوار وطني جامع لهم. الانقلاب على مؤتمر الحوار أدّى إلى انقلاب على الشرعية في صورة مكررة تماما لانقلاب اليمنيين على وثيقة العهد والاتفاق التي أدّت إلى احتلال الشمال للجنوب .

هذه الواقعية في قراءة المشهد اليمنيّ قد لا تكون مستساغة عند كثير من المراقبين العرب الذين وضعوا تصور المرجعيات على أساس أنها آيات قرآنية لا يجوز الخروج عنها في تكريس لفرض ما تريده قوى الشمال وترغب في تدوير الصّراع السياسيّ الذي بات مفضوحا، ولم يعد مبررا مع فشل الشماليين في تحرير محافظاتهم بعد سنوات من عاصفة الحزم.

شكلت عاصفة الحزم منعطفا حادا تغيرت فيه توازنات القوى في اليمن، وعلى ذلك كان الجنوبيون إحدى القوى التي استطاعت أن تحقق مكاسب عسكرية واسعة، واستطاعوا أن يفرضوا قضيتهم سياسياً بعد تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي، إلا أنّ المقاطعة العربية لدولة قطر شكلت عاملاً آخر في التعاطي مع القضية الجنوبية، على اعتبار أن الجنوبيين يتوافقون في حظر جماعة الإخوان المسلمين مع دول المقاطعة العربية وقاموا بإعلان التنظيم جماعة محظورة في المحافظات الجنوبية، وهو ما يمثل أيضاً بُعداً آخر فالقطريون ومنذ العام 1994 كانوا ضمن الرافضين لفك ارتباط الجنوب عن الشمال في موقف مناهض لموقف المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات آنذاك.

التدافع الأمركي والروسي والبريطاني على الجنوب سيتبعه تدافع فرنسي وشيك، فالكل أخرج من الأدراج توصيات أممية بمنح الجنوبيين حق تقرير المصير. وتدرك هذه القوى الدولية أن هذه المساحة الجغرافية بما تمثله من قيمة جيوسياسية يمكن أن تلعب دوراً في الصراعات الدولية، وتدرك القوى الإقليمية، بدورها، أنّ مسألة فصل التوأم السّياسيّ في اليمن باتت حقيقة ، فوحدة العام 1990 انتهت وحتى أقاليم الرئيس عبدربه منصور هادي قُتلت برصاصات الحوثيين، وأنّ هادي وحزب الإصلاح يستخدمان الجنوب كورقة ابتزاز للإقليم العربيّ .

القضيّة الجنوبيّة لم تعد ورقة ابتزاز للقوى اليمنية، فلقد كشفت محاولة عقد اجتماع ما يسمى الائتلاف الجنوبي في العاصمة المصرية القاهرة - وهو فصيل محسوب على الرئيس هادي وحلفائه من إخوان اليمن- إنّ المخابرات المصرية تعي مخاطر الالتفاف على الجنوبيين لذلك منعت الإجراءات التي كان يعتزم حزب الإصلاح الإقدام عليها وتمّ صدّ الخطوة وإخمادها.

من الأهمية بمكان التعاطي مع ما أفرزته الحرب من وقائع بما في ذلك القضية الجنوبية والتعامل معها بواقعية سياسية وعدم ترك الفراغات التي من الممكن أن تجد من خلالها القوى الدولية مجالاً للاستقطاب وإغراق الجنوب في صراع مفتوح، خاصة وأن هنالك قوى يمنية شمالية متربصة بحدوث خلل يمكن أن تنفذ منه وتحاول تكرار ما قامت به بعد تحرير عدن عندما دفع حزب الإصلاح بالمئات من عناصر تنظيم داعش والقاعدة نحو المدينة المحررة، عملوا على ضرب الاستقرار الأمني الذي استدعى تشكيل الحزام الأمني لمنع تحويل عدن إلى ما يُدّعى بـ إمارة إسلامية. ولذلك من الضروري استيعاب الواقع اليمني الحالي، وإدراك أن تأطير القضية الجنوبية عربياً فيه تحقيق للأمن القومي العربي بالدرجة الأولى.

ماذا لو لم يتدخل التحالف العربيّ في اليمن ؟

«الأمناء» كتب / سياف الغرباني

بمجرد أنْ وضعت حركة الحوثيين يدها على صنعاء ــ تحت ضغط قوّة السّلاح ــ ارتفع صوت راعيها الإقليمي ــ في طهران ــ ابتهاجاً بإدراج رابع عاصمة عربية في جيب المعطف الإيراني، ولم يجد المسؤولون الإيرانيون ما يمنع المجاهرة بالتدخل الفجّ في اليمن. بيد أنَّ فرحة الحوثيين، ومَنْ خلفهم إيران، لم تدُم طويلاً، ذلك أنّ هدير طائرات التحالف العربي بقيادة السعودية، في سماء اليمن، قطع الحفلة الصَّاخبة بالسيطرة على دولة اليمنيين وحياتهم في صنعاء، وأحال نشوة النصر إلى صراخ من وجع. وفي غضون تحقق فعلٍ السيطرة المسلحة للحوثيين على صنعاء، تدخّل مندوب الأمم المتحدة السابق في اليمن، جمال بن عمر، لإجراء حوار سياسي بين الجماعة والأحزاب المتحالفة مع عبدربه منصور هادي، بيد أن الأمر لم يرُق لزعيم المتمردين الحالم بابتلاع اليمن، ليُصدر في فبراير/ شباط 2015 إعلاناً دستورياً بحل البرلمان وتمكين «اللجنة الثورية» من قيادة البلاد. ومنتصف نفس الشهر، أصدر مجلس الأمن الدولي قرارًا صارمًا (رقم 2216) طالب فيه الحوثيين بسحب مسلحيهم من كافة أجهزة الدولة اليمنية ومؤسساتها الحكومية، كما عارض تحركاتهم غير الشرعية لحل البرلمان، ولوَّح -حينها- بتطبيق البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق باستخدام القوة لفرض تنفيذ القرارات. مع الإشارة إلى أنَّ الاندفاعة الحوثية المسلحة للاستحواذ على كامل اليمن، بالتوازي مع استفزازات عسكرية للسعودية، تبعاً لإملاءات إيران، عوامل وفرت، مجتمعة، غطاءً أنيقاً للتدخل العسكري الذي انطلق في 26 مارس 2015، بعمليات عسكرية جوية شلت جاهزية وحدة القوات الجوية اليمنية من اللحظات الأولى.

السيناريو البديل لـ«العاصفة»

ثمَّة أمر يستحق الكثير من التدقيق، يتعلق بالدور العسكري للتحالف بقيادة السعودية، في إعفاء اليمنيين جزءاً كبيراً من الكُلفة الباهظة التي كانت ستترتب على سيطرة الحوثيين على ترسانة سلاح الجيش اليمني، بما في ذلك سلاح الجو. وعند هذه النقطة تحديداً، يبرز السؤال الأهمّ : ماذا لو أنَّ عاصفة الحزم لم تكن؟ وكيف كان سيكون شكل المواجهة لو أنّ زعيم الحوثيين لم يفقد ورقة الطيران الحربي في حربه المجنونة ضد اليمنيين ؟ أما الإجابة فلا تتطلب الكثير من الجهد، وبمقدور طفل صغير لا تجربة عسكرية أو سياسية له، استخلاصها عبر إجراء مراجعة سريعة لطريقة الحوثيين في إدارة المواجهات المسلحة، في غير بقعة يمنية، طيلة أربعة أعوام، هي فترة سيطرة الجماعة على ترسانة سلاح وزارة الدفاع. ولا يتورع الحوثيون عن اقتراف أيّ فظائع بحق المدنيين، مهما كان منسوب فداحتها حين يتعلق الأمر بالحاجة لإطالة أمد سيطرتهم على منطقة ما. ويخوضون المواجهة مع القوات المشتركة، خارج القوانين الإنسانية الناظمة لقواعد الحرب. المؤكد، حتى اللحظة، على الأقل، أنّ وجه الحرب كان سيبدو أكثر وحشية، لو أنّ الحوثي احتفظ بجاهزية المقاتلات الحربية التي استولى عليها من القواعد الحربية في صنعاء والحديدة، ولا يبدو أنه كان سيتردد لوهلة، في استخدام الطيران، لإلقاء براميل متفجرة، على المناطق التي لا تسلم بسيطرته على مقاليد الدولة، و«خرافة الولاية». ويعزز هذه البديهية، تحريك الحوثيين وعفّاش للمقاتلات الحربية، من قاعدة الديلميّ الجوية في صنعاء، لشنّ غارات على القصر الرّئاسيّ في عدن، بعد مغادرة عبدربه منصور هادي ، الإقامة الجبرية التي فرضوها عليه ووصوله إلى جنوبي اليمن. ويلحظ أنّ سيناريو كارثياً كان ينتظر اليمن، لو أنّ التحالف لم يطلق عنان عملية عاصفة الحزم متبوعة بعملية إعادة الأمل، إذ كان البديل إتاحة الفرصة للحوثيين لإحراق البلاد، وتحقيق التمكين للميليشيا التي تنفذ في الأصل مشروعا إيرانيا توسعيا في المنطقة ، على غرار «حزب الله» الذراع الإيرانية الأخرى في لبنان .

وإلى جانب تجريد الحوثيين ميزة الطيران الحربيّ ، قادت عمليات التحالف العسكرية، إلى طردهم من عدن ومن خمس محافظات جنوبية، ثمّ من ميناء المخا القريب من مضيق باب المندب الاستراتيجي، الذي يمكن من خلاله إغلاق البحر الأحمر ومن ثمّ قناة السويس أمام الملاحة الدولية.

«الشرعية» نقطة ضعف التحالف

بعد مرور أربع سنوات على عملية عاصفة الحزم، ما زالت كمائن كثيرة تحول دون تحقيق كامل أهداف مهمة التحالف العربي في اليمن، مع ضعف وتآكل «الشرعية» من جهة، والضغوط الدولية الهادفة إلى تمكين الحوثيين من البقاء في ميناء الحديدة ذي الأهمية الاستراتيجية من جهة أخرى. وتلعب الأمم المتحدة عبر مندوبها في اليمن مارتن غريفيث، دوراً في غاية السلبية، فيما يخصّ تقليص الرقعة التي يسيطر عليها الحوثيون، لعدم حيادية مهمة المبعوث البريطاني عن حسابات خاصة لقوى دولية فاعلة في الملف اليمني. وتقوم هذه الحسابات، المرتبطة بمستقبل ميناء الحديدة، على تعويم الحوثيين وجعلهم في موقع الجهة السياسية الموازية لـ«الشرعية»، لكن المعلومات تعيد إلى ضعف وفساد الأخيرة، المترتب على سيطرة «الإصلاح» على مفاصلها. وإلى جانب الضغوط الدولية، كرس تحكم تنظيم الإخوان بالقرار داخل معسكر سلطة عبدربه منصور هادي، الجمود العسكري على جبهات عدة، سيما جبهتي نهم ومأرب اللتين تؤثران على وضع صنعاء، بجانب جبهتي تعز والبيضاء. ويدفع الإخوان باتجاه الاستمرار في الجمود، الذي يعني عدم ممارسة أي ضغوط حقيقية على الحوثيين في صنعاء أو أي مكان آخر، باعتقاد هؤلاء أن الوقت يعمل لمصلحتهم، وأن الحل سيقوم في النهاية على تقاسم اليمن بينهم والحوثيين، مع ما يعنيه ذلك من دور محوريّ لقطر التي تقيم علاقة في العمق مع الجانبين.